

## مرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦

### بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام \*

أمير دولة قطر،

نحن حمد بن خليفة آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون المدني الصادر بالقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٤، وبخاصة على المادتين

(٥٣)، (٥٤) منه،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء،

قررنا القانون الآتي:

#### مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة

قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

المؤسسة: المؤسسة الخاصة ذات النفع العام.

المؤسس: الشخص أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقومون بتأسيس

المؤسسة.

الوثيقة: وثيقة تأسيس المؤسسة.

النظام الأساسي: النظام الأساسي للمؤسسة الذي يضعه المؤسس.

الجهة المختصة بتوثيق المحررات: إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل أو أي

جهة تحل محلها.

\* الجريدة الرسمية العدد الثامن في ٢٨ أغسطس / ٢٠٠٦

## مادة (٢)

المؤسسة الخاصة ذات النفع العام هي منشأة يؤسسها شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام. ويكون للمؤسسة شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة.

## مادة (٣)

تتشأ المؤسسة بوثيقة تأسيس من المؤسس، ويكون لها نظام أساسي.

## مادة (٤)

يجب أن تتضمن الوثيقة اسم المؤسسة ومقرها وأغراضها والأموال المخصصة لتحقيق هذه الأغراض، واسم المؤسس، وجنسيته، ومحل إقامته.

## مادة (٥)

يجب أن يشتمل النظام الأساسي على جميع البيانات المتعلقة بالمؤسسة، وبوجه خاص مايلي:

- ١- اسم المؤسسة ومقرها.
- ٢- الغرض أو الأغراض التي تهدف إلى تحقيقها.
- ٣- الأموال المخصصة لها.
- ٤- أسلوب وكيفية إدارة المؤسسة، وتحديد من يمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير.
- ٥- الموارد المالية للمؤسسة.
- ٦- الجهة التي تؤول إليها أموال المؤسسة عند انقضائها. ويجوز أن تؤول تلك الأموال إلى المؤسس، إذا كان شخصاً معنوياً، بشرط موافقة مجلس الوزراء.

## مادة (٦)

تسجل المؤسسة في سجل خاص ينشأ لهذا الغرض، بالجهة المختصة بتوثيق المحررات، وتتولى تلك الجهة شهر المؤسسة بنشر الوثيقة والنظام الأساسي في الجريدة الرسمية.

ويجب تسجيل وشهر أي تعديل في النظام الأساسي.

## مادة (٧)

تكتسب المؤسسة الشخصية المعنوية بمجرد إتمام عمليتي التسجيل والنشر في الجريدة الرسمية.

## مادة (٨)

يجوز للمؤسسة إبرام جميع العقود والاتفاقات اللازمة لممارسة نشاطها والتعاون مع كافة الجهات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو تستطيع معاونتها على تحقيق أغراضها، أو الاشتراك معها بأي وجه من الوجوه.

كما يجوز للمؤسسة أن تنشئ ماتراه ضرورياً من الفروع.

## مادة (٩)

يجوز بموافقة مجلس الوزراء منح المؤسسة كل أو بعض المزايا التالية:

١- تقرير إعانات مالية ومزايا عينية بما في ذلك تخصيص الأراضي اللازمة لممارسة نشاطها.

٢- الإعفاء من كل أو بعض الضرائب والرسوم.

٣- عدم جواز الحجز على أموالها أو تملكها بالتقادم.

## مادة (١٠)

تتكون الموارد المالية للمؤسسة من:

- ١- الأموال التي يخصصها لها المؤسس.
- ٢- مقابل الخدمات التي تؤديها.
- ٣- أرباح استثمار أموالها.
- ٤- الإعانات المالية والمزايا العينية التي تخصصها لها الدولة.
- ٥- الهبات والوصايا.

## مادة (١١)

يجب على المؤسسة الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لممارسة نشاطها. ولا تخضع المؤسسة إلا للإشراف العام للجهة المختصة بنوع النشاط الذي تباشره، للتحقق من مطابقتها أعمالها للقوانين والأنظمة المرعية.

## مادة (١٢)

بالإضافة إلى الأسباب العامة المقررة في القانون، يجوز حل المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء في إحدى الحالات التالية:

- ١- عدم توفر الموارد المالية اللازمة لمباشرة نشاطها.
- ٢- ارتكاب مخالفة جسمية للقانون أو النظام العام.
- ٣- التصرف في أموالها أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها.

## مادة (١٣)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ صدوره. وينشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ١٤٢٧/٦/٣هـ.

الموافق: ٢٠٠٦/٦/٢٩م.